

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9692

الثلاثاء، 23 تموز/يوليه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد نينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيريسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-21805 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غرونديبرغ.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): بينما أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم، فإن مسار التطورات في اليمن يتحرك في الاتجاه الخاطئ منذ بداية العام وقد يصل إلى منعطف حاسم في حال عدم تدارك الأمر. ويزداد البعد الإقليمي للنزاع في اليمن وضوحاً. وما فتئ التصعيد في المجال الاقتصادي يظهر في التهديدات العلنية بالعودة إلى حرب شاملة. وتُصعد حركة أنصار الله حملة القمع التي تشنها على الحيز المدني والمنظمات الدولية. ومع أن الأطراف أبدت استعدادها للتفاوض في المجال الاقتصادي، وهو ما أرحب به، فإنني أحذر مجدداً المجلس من أننا نخطر بالعودة إلى حرب شاملة وكل ما يترتب عن ذلك من معاناة إنسانية متوقعة وتداعيات إقليمية. ومن مصلحتنا، بل من مسؤوليتنا، أن نتجنب ذلك.

لقد مضى ما يقرب من سبعة أسابيع على احتجاز أنصار الله تعسفاً 13 زميلاً من الأمم المتحدة وعشرات الموظفين من المنظمات الدولية والوطنية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص الذين يدعم الكثير منهم عمل الأمم المتحدة. ومن بين المحتجزين تعسفاً أربع

نساء على الأقل. وأعلم من خلال الاتصالات التي أجريتها مع أفراد العائلات أنهم خائفون على مصير أمهاتهم وآبائهم وبناتهم وأبنائهم وأخواتهم وإخوانهم المحتجزين حالياً. فقد مر ما يقرب من شهرين دون معرفة مكان وجودهم أو ظروف احتجازهم. ولم نتوصل إلى أي أخبار عنهم منذ ما يقرب من شهرين. واحتجز لفترة أطول أربعة موظفين آخرين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ عام 2021 ومن اليونيسكو منذ عام 2023.

وأود أن أوضح أن جميع الموظفين المحتجزين هم أشخاص يعملون يوماً بعد يوم من أجل بلدهم، من أجل اليمن. ويقدمون المساعدة الإنسانية للمحتاجين. ويحمون تراث البلد. ويعملون في مجالات الوساطة والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء السلام. ولولا هؤلاء الموظفين ومنظماتهم، لكانت آثار الحرب على سكان اليمن أسوأ. لذلك أطلب من جديد أنصار الله بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم والامتناع عن احتجاز أي موظفين آخرين من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وبلغ المسار التصعيدي الذي استمر لمدة سبعة أشهر مستوى جديداً وخطيراً الأسبوع الماضي. ويساورني بالغ القلق إزاء الأنشطة العسكرية الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك الهجوم الذي شنته حركة أنصار الله على تل أبيب باستخدام طائرة مسيرة في 19 تموز/يوليه والهجمات الانتقامية الإسرائيلية اللاحقة على ميناء الحديدة ومنشآت النفط والطاقة في 20 تموز/يوليه. ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء استمرار استهداف الملاحة الدولية في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن الخطر الذي يهدد النقل البحري الدولي يتزايد من حيث النطاق والدقة. وغرقت وتضررت سفن شحن تجارية وقُتل مدنيون ولا يزال طاقم سفينة غالاكسي ليدر محتجزاً تعسفاً وتعطلت التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه، تواصل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنفيذ ضربات على أهداف عسكرية في الأراضي التي تسيطر عليها حركة أنصار الله. ومن المثير للقلق عدم وجود أي بوادر لوقف التصعيد، ناهيك عن إيجاد حل. وتُظهر آخر التطورات الخطر الحقيقي لحدوث تصعيد مدمر على نطاق المنطقة.

ولئن كنا نواصل أنا وزملائي في الأمم المتحدة جهودنا الدؤوبة من أجل إطلاق سراح موظفينا وموظفي الإغاثة الإنسانية والعاملين في المجتمع المدني، فإننا مصممون أيضاً على إطلاق سراح آلاف المعتقلين بسبب النزاع. فقد انتظروا سنوات حتى يُلْمَ شملهم بأسرهم. لذلك أعتبر أن اجتماع الطرفين ومناقشتها في عُمان، تحت رعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وإطلاق سراح المحتجزين المرتبطين بالنزاع على أساس مبدأ الكل مقابل الكل على النحو الذي اتفق عليه في ستوكهولم في عام 2018، علامة إيجابية. وقد أحرز الاجتماع تقدماً كبيراً، ولكن للأسف لم يتوصل بعد إلى اتفاق على إطلاق سراح الجميع مقابل الجميع. وستواصل جهودنا في ذلك الصدد، وأود أن أشكر سلطنة عمان على استضافتها الاجتماع في إطار دعمها القيم لجهود الوساطة التي أقوم بها.

إنني مكلف من قبل المجلس بدعم استئناف عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة بقيادة يمنية تلي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني. فاليمينيون يطالبون بالسلام، إنهم يطالبون بالازدهار الاقتصادي والخدمات الأساسية والحكم الرشيد والعدالة والمصالحة. ولكن في الآونة الأخيرة، وبدلاً من التركيز على إيجاد حل مستدام وعادل لصالح جميع اليمنيين، أجبرتني الحالة على التركيز على المدى القصير. وتنشأ مسائل جديدة باستمرار، وبالتالي تُبدل جهود كبيرة لإقناع الطرفين إما بالامتناع عن تنفيذ تدابير تصعيدية أو، نتيجة للتدابير التصعيدية، بالعودة إلى الوضع السابق.

إن التحديات التي أوجزتها اليوم تزيد من وضوح أن السبيل الوحيد للمضي قدماً في اليمن هو إيجاد حلول مقبولة للطرفين من خلال الحوار والتفاوض. والبدل هو المزيد من التشرد والمزيد من المعاناة. وسنظل أنا ومكثتي مصممين كما كنا دائماً على مواصلة تقديم المساعدة والتشجيع وإتاحة كل فرصة للطرفين لإيجاد حلول من خلال الحوار. لكن الخيار في النهاية لهما. وبالإضافة إلى ترديد دعوة الأمين العام الأخيرة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق باليمن، فإنني أحث الطرفين على الانخراط بحسن نية مع مكثتي والانخراط في نهج طويل الأجل لوقف التصعيد وإعطاء الأولوية لرفاه

ولا تزال الحالة على طول الخطوط الأمامية مصدراً للقلق. وشهدنا خلال الأشهر المنصرمة زيادة في الاستعدادات والتعزيزات العسكرية. وأبلغ خلال هذا الشهر عن وقوع اشتباكات في العديد من الجبهات، بما في ذلك الضالع والحديدة ولحج ومأرب وصعدة وتعز. وعلى الرغم من الاحتواء النسبي لمستويات العنف مقارنةً بالفترة التي سبقت هدنة عام 2022، يتضح مدى تقلب الوضع انطلاقاً من الاتجاه الأخير للتصعيد المصحوب بالتهديدات المستمرة بالعودة إلى حرب شاملة.

ولئن كان القلق يساورني إزاء المسار العام في اليمن، فإن ما يدعوني إلى التفاؤل هو أن الأطراف أبلغتني ليلة أمس أنها اتفقت على مسار لوقف التصعيد بخصوص سلسلة من الإجراءات والتدابير المضادة التي سعت إلى تشديد القبضة على قطاعي المصارف والنقل. ويأتي ذلك التفاهم بعد أشهر من الانخراط المكثف من مكثتي للبحث عن حلول والتحذير من الخطر الجسيم الذي كان ليشكله تعميق استخدام الاقتصاد سلاحاً على الشعب اليمني. وأرحب بقرار الطرفين اختيار مسار الحوار وأتطلع إلى المزيد من الانخراط مع الطرفين من أجل دعمهما في تنفيذ التزاماتهما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية. ويبقى الهدف هو عملة موحدة وبنكاً مركزياً موحداً ومستقلاً وقطاعاً مصرفياً خالياً من التدخلات السياسية. كما أود أن أنوه بالدور الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية في التوصل إلى ذلك التفاهم.

ولكن يمكنني أن أنبه إلى أننا مررنا بهذا الموقف من قبل وأن أمام الطرفين خيار يتخذانه. فهناك مسائل أساسية يجب معالجتها. قد تكون التدابير المؤقتة بمثابة إسعافات أولية لكنها لن توفر حلاً مستداماً ولا هي تمهد الطريق بشكل معقول لوقف إطلاق النار على مستوى البلد ولعملية سياسية من دون حوار مستدام. فيجب أن يترجم التزام الطرفين بالهدنة والحوار، كما يتجلى في التفاهم الذي توصلنا إليه الليلة الماضية والتفاهم الأوسع الذي توصلنا إليه في كانون الأول/ديسمبر، إلى استعداد للتفاوض مباشرة. إن الانخراط في حوار بحسن نية هو الحد الأدنى المطلوب للوفاء بمسؤولياتهما تجاه الشعب اليمني، واختبار حقيقي لصدق نيتهما في اتباع مسار حل النزاع سلمياً.

ذلك النطاق - يجب أن يظل ميناء الحديدة مفتوحاً وعاملاً. ويجب الحفاظ على البنية التحتية التي تضطلع بهذا الدور الذي لا غنى عنه. وأود أن أتطرق إلى التهديدات الأوسع لسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن - وهي مسألة ذات آثار خطيرة على الاستجابة الإنسانية. لقد مر الآن ما يقرب من شهرين على احتجاز الحوثيين التعسفي لـ 13 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة و 5 موظفين من المنظمات الدولية غير الحكومية، بالإضافة إلى عشرات آخرين من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وجميعهم يمنيون. وحتى الآن، لم توجه أي تهم بحق أي من زملائنا المحتجزين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ولم تتح أي إمكانية لمنظماتهم أو الأمم المتحدة أو التمثيل القانوني للوصول إليهم أو الاتصال بهم. وليست لدينا أي معلومات عن مكان وجود المحتجزين أو حالتهم. وعلى الرغم من أن الحوثيين قدموا تأكيدات على سلامتهم، لم تُمنح أي فرصة لتأكيد ذلك بشكل مستقل أو مباشر.

وقد تسببت تلك الأحداث في خسائر فادحة لزملائنا في اليمن. إننا نبذل كل ما في وسعنا لدعمهم، لكن العديد من موظفينا - وبالطبع عائلات المحتجزين - يملكهم الرعب. وتتواصل الجهود المتضافرة على جميع المستويات لتأمين الإفراج عن المحتجزين تعسفاً. وتبذل الأمم المتحدة جهوداً متواصلة وحازمة مع الحوثيين والدول الأعضاء وجميع أصحاب النفوذ، بما في ذلك ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين احتجزوا سابقاً في عامي 2021 و 2023.

وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، فإن زملائنا المحتجزين كرسوا جهودهم للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وأكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ونحث أعضاء المجلس على الوقوف إلى جانبنا وتقديم كل الدعم اللازم لتأمين حرية زملائنا.

فتلك الأحداث تقوّض إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والبرامج الإنسانية، وكذلك قدرتنا على مساعدة ملايين المحتاجين في جميع أنحاء اليمن. وإلى جانب الانتشار السريع للمعلومات المغلوطة

اليمنيين. فسيُسمح لنا ذلك بالحفاظ على الحيز اللازم لمواصلة العمل من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف العملية السياسية كجزء من الالتزامات المتفق عليها سابقاً، والتي ستفعل في خارطة طريق الأمم المتحدة. وما زلت أعتد على دعم المجلس الكامل في كل تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على تزويدنا بآخر المستجدات. وأحيط علماً على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرز في إجراءات التهدئة على الجبهة المصرفية وإعادة بدء العمل نحو خريطة طريق تحت رعاية الأمم المتحدة. وذلك يأتي في وقت حرج.

فنحن قلقون جداً بشأن الأحداث الأخرى التي كشفت خلال الأيام الأخيرة، بما في ذلك هجمات الحوثيين على تل أبيب وما تلاها من ضربات إسرائيلية على الحديدة. وتزيد تلك التطورات من مخاطر امتداد النزاع الإقليمي والعودة إلى نزاع واسع النطاق في اليمن. ونكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن شن هجمات قد تضر بالمدنيين وتلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية. وقد أعلنت وزارة الصحة التابعة للحوثيين، في أعقاب الغارات التي استهدفت الحديدة يوم السبت، عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة 83 شخصاً بجروح، بعضهم مصاب بحروق خطيرة. ولم يكن أي من العاملين في مجال العمل الإنساني من بين الضحايا.

وكما استمع أعضاء المجلس أمس (انظر S/PV.9691)، فإن الآثار الكاملة على عمل ميناء الحديدة لم تتضح بعد. غير أننا على علم بالتقارير التي تفيد بحدوث أضرار في بنية الميناء التحتية. والميناء شريان حياة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء اليمن. فالكثير من المواد الأساسية في اليمن، بما في ذلك ما يصل إلى 85 في المائة من المواد الغذائية، تأتي عن طريق الاستيراد. وتصل غالبية تلك الواردات عبر الحديدة. ولا توجد بدائل عملية لاستقبال الواردات التجارية على

أصل مليوني شخص كانوا مستهدفين، وذلك بسبب نقص الأموال. ولم يحصل سوى 2,8 مليون شخص في المتوسط كل شهر على مساعدة غذائية من أصل 12,8 مليون شخص مستهدف. وحتى الأشخاص الذين نستطيع الوصول إليهم يتضررون من نقص التمويل. فكثير منهم مضطرون إلى الاكتفاء بحصص مخفضة، تقل بنسبة حوالي 40 في المائة عما يحتاجون إليه. وعلى سبيل الاستعجال، أحث الجهات المانحة مرة أخرى على تقديم تمويل إضافي لهذه البرامج الحاسمة.

في نهاية المطاف، يعتمد استقرار معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن - وتحسن الحالات الإنسانية في جميع المجالات - على حدوث تحسن واضح في الحالة الاقتصادية. فطيلة فترة النزاع، تقلص الناتج المحلي الإجمالي لليمن بأكثر من النصف. وخلص تحليل أجراه البنك الدولي مؤخراً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انكمش أكثر في العام الماضي. واستمر انخفاض قيمة الريال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى مستويات قياسية، حيث بلغت مؤخراً أكثر من 1 800 ريال مقابل دولار الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المرتفعة أصلاً ارتفاعاً هائلاً حتى أصبحت بعيدة عن متناول ملايين الأشخاص. وبلغت تكلفة الحد الأدنى لسلة الأغذية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية إعلان المبعوث الخاص اليوم عن تدابير رامية إلى التقريب بين الطرفين بشأن المسائل الاقتصادية وغيرها. وأحث الطرفين على اغتنام هذه الفرصة لإيجاد حلول مستدامة لهذه التحديات. فملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلد يعتمدون على ذلك.

إن المجتمع الإنساني ملتزم بالبقاء في اليمن وتقديم المساعدة - قدر المستطاع، مهما طال الأمر. ولكن في خضم الأعمال العدائية المتزايدة وسباق تصاعد التهديدات وتقلص حيز العمل الإنساني، ازداد هذا العمل صعوبة. وأحث المجلس على بذل كل ما في وسعه للحفاظ على وحدة الصف وتهدئة التوترات المتزايدة ودعم الاستجابة الإنسانية في اليمن.

والمعلومات المضللة التي تستهدف المجتمع الدولي، تسببت الاعتقالات في انتشار الخوف والقلق على نطاق واسع بين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ومن دون الضمانات اللازمة لسلامة وأمن موظفينا واحترام العمل الإنساني القائم على المبادئ، لا يمكننا العمل على النطاق المطلوب.

وهذا أمر خطير بصفة خاصة مع استمرار ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء البلد.

تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل طفلين دون سن الخامسة، وهذا رقم مذهل، يعاني الآن من سوء التغذية المزمن أو النقرم. وارتفعت مستويات الحرمان الغذائي بنسبة 14 في المائة منذ بداية العام، من 51 إلى 58 في المائة من السكان. وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، تعتمد أسرة واحدة من كل 10 أسر تقريباً على الصدقات للحصول على الطعام. وزاد من هذا التدهور في الأمن الغذائي ومعدلات الجوع توقف برنامج الأغذية العالمي لفترة طويلة عن توزيع الأغذية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، إلى جانب التدهور الاقتصادي المستمر في جميع أنحاء البلد.

لقد شهدنا تحسناً ملحوظاً في الأماكن التي وُزعت فيها الأغذية. وفي شهر أيار/مايو، وزع برنامج الأغذية العالمي مساعدات طارئة على أكثر من 600 000 شخص في محافظتي حجة والحديدة. وتؤكد المقابلات التي أجريت مع حوالي 200 أسرة تلقت هذه المساعدة حدوث تحسن بنسبة 84 في المائة في استهلاك الأغذية. إذا أردنا الحيلولة دون زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الأشهر المقبلة، فمن الأهمية بمكان أن يُستأنف توزيع الأغذية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

من المتطلبات الرئيسية، إلى جانب تحسين إمكانية الوصول وأمن الموظفين، توفير التمويل الكافي لجميع البرامج الإنسانية، لكن لا يزال انخفاض مستويات التمويل يعيق عملنا. ففي الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، لم يتمكن الشركاء في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة الغذائية من الوصول إلا إلى 315 000 شخص، من

تقديم دعم ثابت للآلية وضمان حصولها على التمويل اللازم لوقف تهريب الأسلحة غير المشروعة.

أخيراً، نرحب بالتزام الطرفين بتهدئة التوترات الاقتصادية والبدء في عقد اجتماعات لمناقشة جميع المسائل الاقتصادية والإنسانية على أساس خريطة الطريق. وتؤكد المملكة المتحدة من جديد أن السبيل الوحيد للسلام في اليمن هو الحوار والتواصل مع المبعوث الخاص. ومن المهم أن نظل متحدين في تأييد جهوده الرامية إلى تحقيق سلام مستدام وشامل للجميع في اليمن. ونواصل حث جميع الأطراف على تهدئة التوترات والحفاظ على مجال للمفاوضات.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي سيراليون.

تشكر المجموعة المبعوث الخاص، السيد هانس غرونديبرغ، ووكالة الأمين العام بالنيابة، السيدة جويس مسويا، على ما قدماه من معلومات مستكملة شاملة وأفكار قيمة عن الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

في البداية، ترحب المجموعة بالإبلاغ عن الاتفاق بين الحكومة اليمنية والحوثيين على عدة تدابير لتهدئة التوترات فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية. فهذا تطور محمود وخطوة في الاتجاه الصحيح على طريق السلام الحقيقي والدائم في اليمن. غير أن المجموعة، على الرغم من ترحيبها الكبير بهذا التطور، تعرب عن قلقها البالغ إزاء الأعمال الاستفزازية والعمليات العسكرية والغارات الجوية المستمرة، بما في ذلك الغارات على مواقع متعددة في اليمن، خاصة في محافظة الحديدة.

إننا نشعر بقلق بالغ من الحالة الأمنية في البحر الأحمر، حيث سُجلت عدة هجمات شنها الحوثيون على سفن الشحن في شهر حزيران/يونيه وبلغت مستويات غير مسبوقة منذ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، ندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات التي تقوض حقوق وحريات الملاحة والسلام والأمن الإقليميين. ونواصل

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكالة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتهما.

وسأتناول ثلاث نقاط:

أولاً، ندعو الحوثيين إلى وقف سلوكهم التصعيدي، الذي يهدد آفاق الاستقرار في اليمن والمنطقة. وتدين مرة أخرى الهجوم الحوثي على تل أبيب، الذي أسفر عن مقتل مدني إسرائيلي وإصابة 10 مدنيين آخرين بجروح. ونشعر بقلق بالغ إزاء مخاطر وعواقب التصعيد في المنطقة، وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس. ولا نزال نشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء احتجاز الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية وموظفيها السابقين. ونكرر دعوات المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكالة الأمين العام بالنيابة مسويا للحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين. فإضافة إلى المحنة الشخصية التي يعاني منها هؤلاء الأفراد وأسرهم، فإن هذه الاعتقالات قد عرقلت بشدة أيضاً إيصال المساعدات الحيوية إلى من يحتاجون إليها أمس الحاجة كما أعاققت دوائر العمل الإنساني التي تعمل في جميع أرجاء اليمن. ويجب أن يتمكن جميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين من العمل بحرية وأمان وسلامة في جميع أنحاء اليمن.

ثانياً، أكدت المملكة المتحدة بوضوح أن استمرار الاستخفاف بحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015) أمر غير مقبول ولا يؤدي إلا إلى تأجيج التوترات الإقليمية. والتقارير المتزايدة عن دخول سفن إلى الحديدة دون إبلاغ آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن تبعث على القلق البالغ لأن تفتيش السفن أمر أساسي لوقف دخول الأسلحة غير المشروعة إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مع ضمان استيراد السلع التجارية. ويجب أن نواصل

التحتية الزراعية وسبل العيش في اليمن، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء والمياه الحرجة.

ولا تزال المجموعة يساورها قلق بالغ إزاء حقوق النساء والفتيات، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وتدعو إلى رفع القيود المفروضة على حرية حركتهن وحصولهن على التعليم والرعاية الصحية.

وتدين المجموعة بشدة احتجاز الحوثيين التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة. إن تلك الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي ويجب إدانتها بشكل قاطع.

نحن نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين ونحث الحوثيين على ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا لسلطنة عمان لاستضافتها الاجتماع التاسع للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين، وتدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المبعوث الخاص لليمن لوضع اللمسات الأخيرة على خطة الإفراج عن جميع المعتقلين المرتبطين بالنزاع، وفقاً لاتفاق اتفاق ستوكهولم ومبدأ الجميع مقابل الجميع.

وتقدر المجموعة الدعم المالي والسياسي الحيوي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية إلى اليمن. ومع ذلك، نلاحظ أن حجم الأزمة يتطلب تنسيق الاستجابة الدولية.

ونؤكد من جديد دعمنا لعملية سلام يقودها اليمنيون ويملكون زمامها على أساس المرجعيات المتفق عليها لتسوية سياسية. نحن ندعم بشكل كامل جهود الأمم المتحدة، وكذلك المبادرات الإقليمية والدولية من أجل التوصل إلى حل سياسي.

في الختام، نحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود لتأمين وقف إطلاق النار في اليمن. كما نطالب الأطراف أيضاً بضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى العاملين في مجال الإغاثة ودعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب تكثيف الجهود الدبلوماسية لدفع جميع الأطراف إلى الجلوس على

دعوة الحوثيين إلى احترام وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، بما يشمل القرار 2216 (2015) الذي يطالب الحوثيين، في جملة أمور، بـ "الامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة" (القرار 2216 (2015)، الفقرة 1).

وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. إن استخدام القوة لن يؤدي إلا إلى تصعيد الأزمة وتقويض جهود المبعوث الخاص إلى اليمن في إحياء المسار السياسي. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة إلى استجابة سريعة وإجراءات حثيثة لمعالجة النزاعات الأوسع نطاقاً، مع ضرورة وقف إطلاق النار العاجل في غزة، وهو أمر لا يمكن المبالغة في أهميته، إذ يظل عنصراً أساسياً لاستقرار الشرق الأوسط.

يستوجب النزاع الممتد والمأساة البشرية في اليمن اللذين دخلا عامهما العاشر اهتمامنا العاجل والثابت. إن المصاعب الشديدة التي يتعرض لها السكان المدنيون تجعل اليمن من أكثر الأزمات الإنسانية سوءاً في العالم. إذ يحتاج أكثر من 18 مليون شخص إلى مساعدات، ويواجه 17 مليون شخص نقصاً حاداً في الغذاء. يعاني نصف السكان من عدم توفر مياه الشرب مما يؤدي إلى تفشي الكوليرا وأزمة سوء تغذية حادة حيث يعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة تقريباً من النقرم المتوسط.

ونقرّ بالأثر الإيجابي لتوزيع الأغذية لمرة واحدة الذي قام به برنامج الأغذية العالمي في ثمانية محافظات في حجة والحديدة خلال شهر أيار/مايو، والذي أدى مؤقتاً إلى تخفيف الحرمان الغذائي الشديد والاعتماد على استراتيجيات التكيف الغذائي القاسية.

تتطلب الأزمة في اليمن تكثيف الجهود الإنسانية بشكل كبير. ونحث وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات الدولية على تمويل وتعبئة الموارد بالكامل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2024. ولا ترقى المساعدات الدولية الحالية إلى مستوى المعانة الهائلة التي يكابدها الشعب اليمني.

وتستمر الآثار المجتمعة للنزاع وعدم الاستقرار الاقتصادي وفترات الجفاف والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ في تدمير البنية

سكان اليمن - أكثر من 18 مليون شخص - إلى مساعدات إنسانية طارئة. وتوضح الأرقام المستجدة أن 58 بالمئة من الأسر في اليمن لا تجد ما يسد رمقها، وهو مستوى لم يشهد له التاريخ مثيلاً، كما أن معدل الأطفال الذين يعانون من النقرم من أعلى المعدلات دولياً. وتضطر الأسر إلى الاختيار بين إطعام أطفالها أو تعليمهم. إن التسرب من المدارس، والزواج المبكر، وتجنيد الأطفال الجنود يؤجج أزمة الغذاء.

إن عمل الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن عامل أساسي لكسر تلك الدوامة. ومع ذلك يتعرضون لضغوط على عدة جبهات. فمن ناحية، وكما سمعنا، سلامة الجهات الفاعلة الإنسانية غير مضمونة. وتدين سويسرا بشدة احتجاز الحوثيين المطول والتعسفي لموظفي الإغاثة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة منذ شهرين حتى الآن. ونكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين. وكما جاء في القرار 2730 (2024)، يتمتع العاملون في المجال الإنساني بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن ناحية أخرى، يتم عرقلة عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لا سيما في جنوب البلد، بسبب القيود المفروضة على الوصول وغيرها من التدابير البيروقراطية. وتحت سويسرا جميع الأطراف على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين.

لا يجوز أن يكون انفراج كرب عزيزة مجرد راحة عارضة. يجب علينا جميعاً الالتزام بجعلها دائمة. ويجب على المجلس أن يظل محتشداً ويدعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع. وستواصل سويسرا التزامها في هذا الاتجاه.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر بدوري المبعوث الخاص غرونديبرغ ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ بالنيابة مسوياً على إحاطتهما. وأرحب بحضور السفير اليمني في هذه الجلسة. كما أرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مؤخراً.

في أعقاب الهجوم الذي وقع في تل أبيب يوم الجمعة الماضي بمسيرة، والذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، وما تلاه من ضربات

طاوله المفاوضات بحثاً عن حل سلمي. فالشعب اليمني يحتاج السلام ولا يمكنه تحمل المزيد من التأخير.

السيدة بيريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ بالنيابة جويس مسوياً ليس على إحاطتهما فحسب، بل أيضاً على التزامهما الوطني.

قالت عزيزة البالغة من العمر 60 عاماً في عام 2023، بعد ترميم منزلها في عدن بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "هذا هو ملاذنا - أشعر الآن بالراحة". ولأسف في عام 2024 من المرجح أن تصبح تلك الروايات أكثر ندرة.

كما سمعنا، على الصعيد السياسي، يزداد الوضع في اليمن والمنطقة تقلباً. ويجب التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. تكلمنا جميعاً في الجلسة الطارئة التي عُقدت أمس. وأود اليوم، بالنيابة عن سويسرا، أن أكرر الدعوة التي وجهها المجلس في قراره 2739 (2024). إننا نحث جميع أطراف النزاع على مضاعفة الجهود الدبلوماسية وتفضيل الحوار على العنف. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على التقدم المحرز في المناقشات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة. وإلا فإن هناك خطراً كبيراً جداً من العودة إلى العنف. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاتفاق بين الأطراف على السماح للبنوك بمواصلة العمل، وكذلك بالقرار المبدي بزيادة حركة الطيران. ونشكر المملكة العربية السعودية على مشاركتها في هذا الصدد. ويعد هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو تهيئة أجواء من الثقة لازمة لإعطاء زخم جديد للمحادثات التي بدأها المبعوث الخاص.

على الصعيد الإنساني، لا يزال الوضع الإنساني مقلقاً للغاية، كما سمعنا. إن عمليات النزوح التي طال أمدها، والأزمة الاقتصادية التي تفاقت بسبب التدابير الانتقامية الاقتصادية التي اتخذتها الأطراف، وتدمير البنية التحتية المدنية وانهيار الخدمات الأساسية، كلها عوامل تسهم في أزمة إنسانية متعددة الأوجه، تتسم بشكل خاص بزيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويحتاج نصف

لذلك فإننا ندعو إلى وضع حد لحملة المعلومات المضللة والمغلوبة والتدابير الاقتصادية والمصرفية الأحادية الجانب، والهجمات على البحر الأحمر التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتسبب في تأخير الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمستوردين. إننا نحث على الحوار بين الأطراف، مع المبعوث الخاص، وبالتالي نرحب بالإعلان اليوم عن التوصل إلى اتفاق الليلة الماضية بين الحكومة اليمنية والحوثيين على وقف التصعيد فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والخطوط الجوية اليمنية.

وعلى الرغم من المشهد المليء بالتحديات، إلا أننا شهدنا بوادر انفراج صغيرة أخرى في الأسابيع الأخيرة، مع إحراز تقدم مشجع في عُمان بشأن إطلاق سراح المعتقلين المرتبطين بالنزاع وفتح طرق إضافية لأول مرة منذ سنوات عديدة. هذه التطورات تدريجية وشاقة. ونحن نعترف بالجهود التي بذلتها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، من مكتب المبعوث الخاص إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبلدان المنطقة - والأهم من ذلك - الوسطاء المحليين، لاتخاذ خطوات إلى الأمام بشأن مجموعة من القضايا الحساسة. ونأمل أن يُحرز مزيد من التقدم بشأن هذه المسائل في المستقبل القريب.

ختاماً، تأمل سلوفينيا أن تتخلى أطراف النزاع في اليمن عما وصفه المبعوث الخاص بعقلية المحصلة الصفية. وفي هذا الوقت المضطرب الذي تمر به المنطقة، ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تجنب التصريحات والأفعال التحريضية والتهديدية، والانخراط بشكل بناء مع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع اللامسات الأخيرة على خريطة طريق والتوصل إلى عملية شاملة فيما بين اليمنيين. فالعودة إلى الحرب لن تخدم الشعب اليمني أو شعوب المنطقة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسوياً على إحاطتهما، وأرحب بحضور الممثل الجديد لليمن في هذه الجلسة.

وسأركز في ملاحظاتي على أربع نقاط:

أولاً، يتابع بلدي بقلق تصاعد العنف الذي أثارته هجمات الحوثيين ضد إسرائيل. إن مثل هذه الهجمات، إلى جانب استمرار

إسرائيلية لأهداف في اليمن، يساورنا القلق إزاء احتمال تدهور الوضع في اليمن بشكل سريع. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونؤكد من جديد دعمنا لعملية سلام تقودها الأمم المتحدة.

لقد مضى ما يقرب من شهرين على احتجاز الحوثيين التعسفي لـ 18 من العاملين في المجال الإنساني من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، إضافة إلى العديد من العاملين في المنظمات غير الحكومية اليمنية والمجتمع المدني اليمني. وكما سمعنا للتو من المبعوث الخاص غرونديبرغ والمنسقة مسوياً، لا يزال هؤلاء الأفراد رهن الاحتجاز حتى اليوم، دون إمكانية التواصل معهم وبوجود معلومات محدودة عن سلامتهم. وهذا تطور مقلق للغاية. وعدم وجود أي تحرك إيجابي في هذا الشأن منذ مناقشة المجلس الأخيرة (انظر S/PV.9680) أمر مثير للقلق.

لا يمكن للحوثيين أن يلتزموا بحماية رفاهية وكرامة الفلسطينيين الذين يعانون في غزة بينما ينكرون في الوقت عينه نفس تلك الحقوق لشعبهم في اليمن. لا يمكنهم الادعاء بأنهم طرف فاعل مسؤول، بينما يتجاهلون في الوقت نفسه المبادئ الأساسية للعمل الإنساني لأجل السكان الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وندعو إلى الإفراج الفوري والأمن وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً من قبل الحوثيين، وندعو جميع الجهات الفاعلة في اليمن إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن تسييس الحيز الإنساني والاقتصادي في اليمن وتسليحه على نطاق واسع هو مصدر قلق كبير لسلوفينيا. لقد سمعنا في مناسبات عديدة في القاعة أن ملايين اليمنيين يعتمدون على المساعدات الإنسانية يومياً، ونحن نعلم أن البلد يعتمد بشكل كبير على المستوردات والتحويلات المالية. إن تقاوم انعدام الأمن الغذائي، بالنسبة لليمنيين، يثير أزمات أخرى - أزمات الحماية والتعليم، على سبيل المثال، والتي تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال.

الطريق الوحيد للسلام المستدام في اليمن. لذلك نكرر دعمنا لعمل المبعوث الخاص غروندبرغ.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتهما المفيدتين وعملهما الدؤوب.

بعد مرور عشر سنوات من النزاع، لا يزال الوضع في اليمن وما حوله معقداً وصعباً للغاية، وهو ما ضاعفته التطورات المعقدة خلال الأيام القليلة الماضية.

أود أن أركز في جلسة اليوم على أربع نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، كما ذكرنا أمس (انظر S/PV.9691)، تود اليابان أن تكرر إدانتنا القوية للهجوم الأخير الذي شنه الحوثيون بطائرة مسيرة على تل أبيب. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الحالي وندعو إلى عدم زيادة التصعيد. يجب على الحوثيين أن يوقفوا على الفور تهديداتهم وخطابهم العدائي ضد إسرائيل التي تزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

ثانياً، تدين اليابان بشكل لا لبس فيه احتجاز الحوثيين لأكثر من 10 موظفين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والعديد من المنظمات الأخرى الداعمة للأنشطة الإنسانية ومنعهم الوصول إلى المحتجزين لأكثر من شهر. تعيق هذه الاعتقالات بشكل مباشر إيصال المساعدات الحيوية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث يعاني الشعب اليمني من نقص حاد في الغذاء والدواء والاحتياجات الإنسانية الأساسية الأخرى، كما ذكرت في وقت سابق ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا.

ونطالب الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط لا عن المحتجزين الشهر الماضي وحسب، بل أيضاً عن موظفي الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية الآخرين الذين احتجزوا لسنوات. كما يجب على الحوثيين أن يوقفوا حملات التضليل الإعلامي وغيرها من العوائق التي يضعونها أمام عمال الإغاثة الإنسانية الذين يعملون بلا كلل لتخفيف معاناة اليمنيين.

الأعمال العدائية في البحر الأحمر، والتي تتعارض مع القانون الدولي وليس لها أي مبرر على الإطلاق، تهدد بتقويض مساحة الوساطة لتنفيذ خريطة الطريق، وتقاقم النزاع الإقليمي وترسخ الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب اليمني. من الضروري أن يحافظ مجلس الأمن على موقف موحد لإدانة الهجمات الحوثية والمطالبة بوقفها الفوري. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس ضمان تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015).

ثانياً، أشير إلى اختتام الاجتماع التاسع للجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق المعتقلين التي وافقت على إطلاق سراح محمد قحطان وعلى عقد اجتماع متابعة لوضع اللمسات الأخيرة على أسماء المعتقلين الذين سيتم إطلاق سراحهم. وتتضمن الإكوادور إلى الدعوات الموجهة إلى الأطراف للامتناع عن الاعتقالات التعسفية وتكرار الإغراب عن قلقها إزاء احتجاز الحوثيين للعاملين في المجال الإنساني، وكذلك طاقم السفينة غالاكسي ليدر الذين يجب الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.

ثالثاً، وكما حذر المبعوث الخاص غروندبرغ في إحاطته السابقة (انظر S/PV.9654)، لا يزال القطاع المصرفي اليمني يتأثر بالعمل المتزامن لسلطتين نقديتين. يؤثر هذا الوضع بشكل كبير على اقتصاد اليمن وقدرة شعبه الشرائية، مما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر بالفعل على أكثر من ثلثي السكان، بما في ذلك حوالي 2,4 مليون طفل.

رابعاً، ترحب إكوادور بالجهود المكثفة التي تبذلها المنظمات الإنسانية للتصدي لتفشي جائحة الكوليرا، وكذلك بالاجتماع الذي عقد في 14 تموز/يوليه بين ممثلي الأمم المتحدة والمسؤولين اليمنيين في عدن لمناقشة التحديات الإنسانية التي تواجه البلد.

ومع ذلك، يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بأقل من ربع الميزانية المطلوبة. إن الدعم المالي للمنظمات الإنسانية ضروري إذا أردنا تلبية الاحتياجات الملحة للسكان.

في الختام، وعلى الرغم من زيادة التوترات، تؤكد الإكوادور مجدداً أن الحوار السياسي بين اليمنيين، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو

للسفن التجارية في البحر الأحمر بموجب القانون الدولي وعلى وقف هجماتهم والحفاظ على الملاحة الآمنة في البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضاً الأطراف المعنية الأخرى إلى ضبط النفس ووقف أي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم التوترات.

ولا تزال الحالة الإنسانية في اليمن قاتمة. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي مساعداته الإنسانية والإنمائية لليمن ويدعم الشعب والحكومة في اليمن ويساعدهما في تنمية الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية في البلد. ويساورنا قلق شديد إزاء عمليات احتجاز موظفي الأمم المتحدة في اليمن وندعو إلى إطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط.

وتُشكل التوترات في البحر الأحمر امتداداً لتداعيات النزاع الدائر في غزة، كما أن الهجمات الأخيرة المتبادلة بين الحوثيين وإسرائيل أفضت إلى تزايد التصعيد المحفوف بالمخاطر. وتدعو الصين إلى التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باليمن وإلى تعزيز وقف فوري لإطلاق النار في غزة. وينبغي على جميع الأطراف ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والعمل على منع انزلاق المنطقة بأكملها إلى كارثة أكبر.

ولا تزال الصين ملتزمة بالتعاون مع المجتمع الدولي وبذل جهود دؤوبة لتحقيق تسوية سياسية للمسألة اليمنية والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة باولينى (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد غرونديبرغ والسيدة مسويا على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

كما أكدنا يوم أمس (انظر S/PV.9691)، يجب أن يوقف الحوثيون على الفور أنشطتهم غير المقبولة المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وتكرر فرنسا إدانتها الحازمة للهجوم على تل أبيب بطائرة مسيرة ليلة 18 و 19 تموز/يوليه الذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه. ونتقدم بتعازينا لأحباء الضحايا ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الجرحى. ويجب أن يوقف الحوثيون، المدعومون من جمهورية إيران الإسلامية، على الفور هجماتهم التي توجج التصعيد الإقليمي، بما

ثالثاً، إن اليابان مستاءة من هجمات الحوثيين المستمرة في البحر الأحمر والمياه المحيطة به. وقد أدت هذه الهجمات المستمرة والوحشية إلى مقتل مدنيين أبرياء وإغراق سفن تجارية وتعطيل النقل البحري العالمي. كما نعرب عن سخطنا من استمرار احتجاز الحوثيين لأفراد طاقم السفينة غالاكسي ليدر البالغ عددهم 25 شخصاً منذ أكثر من 8 أشهر. مرة أخرى، يجب على الحوثيين التوقف فوراً عن تهديداتهم ضد الملاحة الدولية والإفراج غير المشروط عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقمها، عملاً بالقرارين 2722 (2024) و 2739 (2024).

رابعاً وأخيراً، تأسف اليابان شديد الأسف لأن عملية السلام قد توقفت منذ فترة طويلة، حتى وإن كان استئناف المفاوضات بشأن إطلاق سراح الأسرى، وكذلك الإعلان الأخير عن اتفاق الحكومة اليمنية والحوثيين على عدة تدابير، هما تطوران إيجابيان. ونحث جميع الأطراف المعنية على تهيئة بيئة مواتية لإجراء محادثات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وستواصل اليابان دعم عمل المبعوث الخاص من أجل تحقيق سلام دائم في اليمن.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتهما وأرحب بحضور ممثل اليمن في جلسة اليوم.

تتطلب تسوية الحالة في اليمن بذل جهود سياسية ودبلوماسية على حد سواء. وتأمل الصين أن تواصل جميع الأطراف المعنية العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي وبناء توافق في الآراء والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة والعمل معاً على تعزيز عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وتهدهة التوترات وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة ويضطلع بدور بناء في هذا الصدد. وبفضل المساعي الحميدة للمبعوث الخاص غرونديبرغ، أجرت الحكومة اليمنية والحوثيون مؤخراً محادثات حول عمليات تبادل الأسرى، في حين توصل الطرفان في اليمن يوم أمس إلى اتفاق بشأن القطاع المالي وقطاع الطيران. وترحب الصين بهذه التطورات الإيجابية. ولكن التوترات المستمرة في البحر الأحمر تبعث على القلق. ونحث الحوثيين مرة أخرى على احترام حق الملاحة

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتهما. تشارك الولايات المتحدة تقييمها الذي يفيد بأن أعمال الحوثيين في اليمن والمنطقة تشكل تحدياً متزايداً للسلام والاستقرار. ويأمل وفد بلدي أن يؤدي أي اتفاق يتوصل إليه الطرفان إلى تهدئة حقيقية من جانب الحوثيين. ومع أن اليمنيين يحتاجون إلى دعم المجتمع الدولي، يواصل الحوثيون اتخاذ خطوات تصعب ذلك. وكما ناقشنا أمس (انظر S/PV.9691)، أطلق الحوثيون حوالي 200 صاروخ وطائرة مسيرة على إسرائيل في الأشهر الأخيرة دون أي اعتبار لحياة المدنيين. وتشكل الغارة التي أطلقوها بطائرة مسيرة في قلب تل أبيب في 19 تموز/يوليه باستخدام ما يبدو أنها طائرة مسيرة إيرانية الصنع من طراز صمد-3 مجرد حالة أخرى من حالات استخفاف الحوثيين بمطالب المجلس بوقف هذه الهجمات وانتهاكات إيران لحظر الأسلحة الذي ترفضه الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بقضية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين احتجزوا مؤخراً، فإننا نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عنهم وندين أعمال الحوثيين. وللأسف، هذه ليست الحالة الأولى التي يحتجز فيها الحوثيون موظفين دوليين ورعايا أجانب وأقليات دينية. فقد احتجزوا دون مبرر عدداً من الموظفين المحليين الأمريكيين لأكثر من عامين ونصف وأربعة من موظفي الأمم المتحدة لأكثر من عامين و 25 فرداً من أفراد طاقم سفينة غالاكسي ليدر لأكثر من ثمانية أشهر. ولا يزال أيضاً أربعة من أفراد الطائفة البهائية اليمنية قيد الاحتجاز بعد مرور أكثر من عام. ونرفض فكرة أن الحوثيين ينبغي إعطاؤهم الوقت لإجراء ما يسمى بالتحقيقات قبل إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. فالحوثيون ليسوا حكومة ولا يملكون القدرة على إجراء أي تحقيق. كما أن الجهود التي يبذلونها في استخدام المعلومات المضللة لصرف الانتباه عن إخفاقاتهم تجسد تجاهلهم الصارخ للشعب اليمني. وفي الوقت الراهن، نعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا يمكنهما مواصلة العمل كالمعتاد.

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي يوحد مجلس الأمن كلمته ويطالب بالإفراج الفوري والأمن عن جميع الموظفين اليمنيين المحتجزين

في ذلك في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد أدان المجلس الهجمات، بما في ذلك باتخاذ القرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). ويحق للدول الدفاع عن سفنها ضد تلك الهجمات وفقاً للقانون الدولي. ويتحمل الحوثيون، من خلال هذه الأفعال، مسؤولية كبيرة عن التصعيد في المنطقة. وندعوهم إلى التوقف عن ذلك والإفراج الفوري عن سفينة غالاكسي ليدر وطاقمها المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستظل فرنسا ملتزمة بضمان الأمن البحري وحرية الملاحة في إطار عملية أسبيدس للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائها.

وكان لسلوك الحوثيين غير المسؤول أيضاً عواقب وخيمة على السكان اليمنيين. فهم يشنون حرباً اقتصادية ضد الحكومة الشرعية ويحولون مسار المساعدات الإنسانية نحو المناطق الخاضعة لسيطرتهم. واعتقلوا في شهر حزيران/يونيه على نحو تعسفي وغير مسبوق موظفين من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية. وتدين فرنسا بشدة هذه الأعمال وتطالب بالإفراج عنهم. وتعيق هذه الأنشطة الخطيرة العمل الذي تقوم به المنظمات في الميدان، التي تخضع لقيود عديدة مفروضة على الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، على حساب السكان المدنيين. وتستهدف تلك القيود النساء بوجه خاص. ومن غير المقبول أن يجبر الحوثيون برنامج الأغذية العالمي على تعليق أنشطته التي تستجيب للاحتياجات العاجلة للسكان المدنيين. ويجب أن يتوقفوا عن إساءة معاملة أبناء شعبهم الذين يخنفونهم اقتصادياً ويهددونهم يومياً. ويجب أن ننظر، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، في الطرق التي تمكن السكان المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ويجب أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قادرين على تنفيذ عملياتهم بحرية وأمان.

وعلى الصعيد الأمني، لا بد من الوقف الكامل والدائم للأعمال العدائية لمنع استئناف النزاع في الميدان. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن تقويض جهود المبعوث الخاص الذي تدعمه فرنسا دعماً كاملاً في تنفيذ خارطة الطريق السياسية التي وضعها. ويجب ضمان المشاركة الهادفة للمرأة اليمنية في المفاوضات.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديغ ووكالة الأمين العام بالنيابة مسوياً على إحاطتهما. كما شددنا أمس (انظر S/PV.9691)، لا تزال مالطة يساورها قلق بالغ إزاء التصعيدات الناجمة عن التطورات الأخيرة. إننا ندين بشدة الهجوم بالطائرات المسيرة على تل أبيب في 19 تموز/يوليه والذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، وندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع هذه الهجمات، وكذلك هجماتهم على سفن الشحن التجاري في البحر الأحمر وخليج عدن.

خلّفت الغارات الجوية الانتقامية التي شنتها إسرائيل في ميناء الحديدة ومحيطه العديد من الضحايا والخسائر في الأرواح، كما ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية المدنية. وذلك أمر مثير للقلق. ونؤكد مرة أخرى على أن جميع الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين. ويعتبر ميناء الحديدة شريان الحياة لملايين الأشخاص في اليمن الذين يعتمدون بشكل كبير على واردات المواد الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود. ومن الأهمية بمكان كفالة استمرار فتحه واستدامة عملياته. وعلاوة على ذلك، إنه يقع في مركز حضري مكتظ بالسكان يقطنه الآلاف، وأي حملة عسكرية في محيطه يمكن أن تنتج عنها عواقب وخيمة على المدنيين. ويهدد العمل العسكري المستمر في المنطقة بتعطيل جهود الوساطة الجارية ويعرقل التقدم نحو وقف إطلاق النار الرسمي على مستوى البلد والتوصل إلى حل سياسي أوسع نطاقاً للنزاع في اليمن. ويبقى استئناف عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها بمشاركة كاملة ومجدية وأمنة للمرأة أمراً أساسياً. ونظراً لمخاطر اتساع رقعة النزاع في الشرق الأوسط، من الضروري أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وخفض التصعيد والسعي لإيجاد حلول سلمية لجميع النزاعات.

وتدين مالطة عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية التي يقوم بها الحوثيون مستهدفين موظفي الأمم المتحدة وأعضاء في المجتمع المدني والموظفين العاملين في المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية في اليمن. يجب إطلاق سراحهم جميعاً فوراً ودون قيد أو شرط.

العاملين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والبعثات الدبلوماسية والمجتمع المدني. وكانوا جميعاً في وقت احتجازهم يعملون على تحسين حياة الشعب اليمني من خلال تقديم المساعدات المنقذة للحياة في بلده. الحقائق معروفة والأمين العام كان واضحاً بشأن ما يجب على الحوثيين القيام به. لقد حان الوقت لتأييد دعوته إلى الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط. ويجب أن ندعم وكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن أثناء تحديدها للخطوات التالية اللازمة لحماية موظفيها في ضوء تدهور البيئة الأمنية. ويجب أيضاً أن نجتمع لمطالبة الحوثيين بوقف هجماتهم المتهورة في البحر الأحمر وخليج عدن والمرات المائية المحيطة بهما في انتهاك للقرار 2722 (2024). وتشكك هجماتهم الوقحة والانتهازية المتزايدة في نيتهم الالتزام بخريطة طريق الأمم المتحدة المقبلة للسلام.

يتحمل الحوثيون وورعاتهم الإيرانيون مسؤولية تعريض إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن للخطر. وحري بنا أن نواصل الضغط الدولي عليهم. يتعين علينا أن نتخذ أيضاً إجراءات تمنع عن الحوثيين الأسلحة والإمدادات، وبخاصة المواد الحيوية التي يتلقونها من إيران منذ فترة طويلة في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بموجب القرار 2216 (2015). لقد سرنا تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة الشهر الماضي الذي سيكفل السماح لها بمواصلة دوريات مراقبة وقف إطلاق النار في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن. ونكرر دعوتنا إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، ونحث المزيد من البلدان على تكثيف دعمها وتقديم المساعدات المالية التي تدعم ذلك التفويض بالغ الأهمية. ولا يسعنا القبول برسو الكثير من السفن في موانئ يسيطر عليها الحوثيون وبعدهم خضوعها للتفتيش العام الماضي. وينبغي أن يعرف منتهكو حظر الأسلحة أن هذا المجلس عازم على تنفيذ قراراته وفرض تكاليف على مسألة توريد الأسلحة للحوثيين. نحن أعضاء المجتمع الدولي علينا أيضاً مضاعفة الجهود الرامية إلى وقف تهريب الأسلحة غير المشروع.

لطالما استحق اليمن مستقبلاً أفضل، وقبل عام فقط كنا نأمل أن يبدأ البلد في تحقيقه. ويظل ذلك الهدف بعيد المنال، وبات المسار صوب السلام والازدهار في خطر بسبب أعمال الحوثيين.

عن تقديرنا العميق للعمل القيم الذي يقوم به موظفو الأمم المتحدة وشركاؤها سعياً إلى التخفيف من معاناة الشعب اليمني.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيلة الأمين العام بالنيابة جويس مسويا على ما قدماه من معلومات مستكملة ثاقبة. كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

كما قلتُ أمس (انظر S/PV.9691)، لا يزال الشرق الأوسط يواجه خطر تصعيد النزاع. إن الأحوال داخل اليمن ومحيطه تزداد سوءاً في الوقت الراهن، إذ نستمر في رصد الأفعال المحفوفة بالمخاطر لجماعة الحوثي. وفي ذلك الصدد، تدين جمهورية كوريا مرة أخرى وبشدة هجوم الحوثيين بالمسيرة على تل أبيب وهجماتهم المستمرة على السفن في البحر الأحمر والمنطقة ككل. ونحن ندعوهم إلى التوقف الفوري عن جميع هذه الأنشطة غير القانونية والمتهورة التي لا تؤدي إلا إلى تعقيد الجهود المضنية التي تبذل للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وموظفو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والموظفون الدبلوماسيون. إن الاحتجاز التعسفي ببساطة غير مقبول في أي ظرف من الظروف. كما نحث الحوثيين بقوة على ضمان سلامة جميع المحتجزين وإتاحة تواصل أسرهم معهم، حيث أن احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة يرقى إلى مستوى الاختفاء القسري.

ويساور جمهورية كوريا قلق بالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن. إن الإجراءات الاقتصاديةية العدائية التي يتخذها الحوثيون، إلى جانب التدابير المضادة التي اتخذتها الحكومة اليمنية لاحقاً، تؤدي إلى تفاقم أزمة السيولة. وكما وصفت السيدة مسويا بالتفصيل، فإن الأزمات المحتملة في القطاعين المصرفي والمالي، إلى جانب الانخفاض المستمر في قيمة العملة وانخفاض القوة الشرائية، يمكن أن تزيد من تقييد وصول الشعب اليمني إلى السلع الحيوية مثل الغذاء

يجب على جميع أطراف النزاع الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر الحرمان التعسفي من الحرية. هذا الوضع له تداعيات بعيدة المدى على إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن وفي جميع أنحاء اليمن، في الوقت الذي يعاني فيه البلد من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين دون عوائق وفي الوقت المناسب، وتوفير بيئة عمل آمنة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم استجابة قوية للآزمة الإنسانية في اليمن وتكثيف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بشكل عاجل. وترحب مالطة بانعقاد اللجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين. وندعو الطرفين إلى مواصلة العمل على هذه المسألة من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم والإفراج عن جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع والمحتجزين تعسفاً. كما نرحب أيضاً بتجديد المجلس مؤخراً لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والتي تضطلع بعمل حاسم في دعم الاتفاق.

لقد أدت الحرب الاقتصادية التي شنها طرفي النزاع إلى تجزئة الاقتصاد وزعزعت استقرار اقتصاد اليمن والعملة اليمنية، وهي إجراءات تسببت في تفاقم التضخم وطفرة في أسعار السلع الحيوية ليشكل ذلك عاملاً محورياً في تعميق المعاناة. لقد سررنا جميعاً بالإعلان الليلة الماضية عن اتفاق الحكومة اليمنية والحوثيين على العديد من إجراءات التهدئة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي وشركة الخطوط الجوية اليمنية. نحن نؤيد رؤية المبعوث الخاص بأن هناك حاجة لتعاون الأطراف في بناء اقتصاد يعود بالفائدة على جميع اليمنيين ويدعم تنفيذ وقف إطلاق النار على مستوى البلد واستئناف عملية سياسية شاملة تستوعب الجميع.

في الختام، يساور مالطة قلق بالغ إزاء الحالة السياسية والإنسانية والاقتصادية في اليمن. إننا نحث الأطراف على التعاون البناء مع مكتب المبعوث الخاص بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خارطة طريق الأمم المتحدة، ونكرر ما قاله الأمين العام في الإعراب

للشؤون الإنسانية بالنيابة، على إحاطتهما عن الحالة السياسية والإنسانية في البلد.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في اليمن، ولا سيما الجوانب الإنسانية في المقام الأول. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن أكثر من 18 مليون شخص - أو ثلثي سكان البلد - بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وقد أدى النزاع المسلح، وإن كانت شدته منخفضة نسبياً، وما نتج عنه من عدم استقرار اقتصادي إلى فرض ضغط كبير على المواطنين العاديين. والتأثير الأكبر تعرض له قطاعا الزراعة والغذاء - وهما القطاعان الوحيدان اللذان استطاعا بصعوبة تقادي حالة الانهيار. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير لدرجة أن أشد فئات السكان ضعفا أصبحت عاجزة عن تحمل تكاليفها. ولا يزال هناك نقص كبير في تمويل البرامج الإنسانية. وهذا العام، لم يتم تعبئة سوى 23 في المائة من أموال خطة استجابة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه عملية التسوية اليمنية عالقة في طريق مسدود منذ ستة أشهر، فإن الحالة في الميدان تتدهور بسرعة أيضاً. ويتزايد عدد الاشتباكات على طول خط التماس. ولا تزال الحوادث محلية في الوقت الراهن، لكننا نرى أن هذا الاتجاه قد يتغير على وجه السرعة. ولعلنا نعجز بسهولة عن ملاحظة متى نتجاوز نقطة اللاعودة، وتتخلى الأطراف اليمنية المعنية أخيراً عن النهج البناء، وتكف عن محاولاتها لوضع معايير مقبولة للتطبيع واستئناف وقف دائم وشامل لإطلاق النار من أجل الانتقال إلى عملية سياسية كاملة في البلد.

ومن الضروري مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية النشطة والشاملة مع جميع أطراف النزاع اليمني. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة للمبعوث الخاص غرونديبرغ في هذا الصدد، مع الحفاظ على الاتصال الوثيق مع الأطراف وتشجيعها على ممارسة ضبط النفس والتوصل إلى اتفاقات. كما نعتقد أنه من المهم الاستمرار في نهج الخطوات الصغيرة بغية التغلب على عدم الثقة بين الأطراف.

والوقود والدواء. على المديين المتوسط والطويل، إن التصعيد المتبادل يشكل خطراً متزايداً قد يفضي إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي والجوع بين الشعب اليمني ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، نرحب باتفاق التهدئة المالية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، والذي تم الإعلان عنه هذا الصباح. ونأمل أن يفي الطرفان بالتزاماتهما تجاه الشعب اليمني كافة. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ومع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإنساني المتردي في الميدان، ما زلنا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تركيز اهتمامه المستمر على الوضع الإنساني المتدهور في اليمن.

وواصلت الحكومة الكورية تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين في اليمن من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وفي الأحداث بشأن إعلان التعهدات للآزمة الإنسانية في اليمن العام الماضي، أعلننا عن تقديم مساعدات إنسانية بقيمة 18,5 مليون دولار، بما في ذلك مساهمات عينية من الأرز. وسنواصل هذا العام مساهماتنا الفعالة لدعم الاحتياجات الإنسانية في اليمن. إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء اليمن أمر بالغ الأهمية لتحقيق انتقال سياسي سلمي ومعالجة الحالة الإنسانية المتردية بشكل شامل.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غرونديبرغ في معالجة هذه التحديات المستمرة من خلال عمله المتواصل في الميدان، على الجبهتين السياسية والاقتصادية، وتعزيز عملية انتقال سياسي شامل بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف اليمنية، لا سيما الحوثيين، بعملية تفاوض مخلصمة وتضع الأساس لتسوية سياسية ملموسة ومستدامة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً للشعب اليمني.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والسيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام

واكتسبت الحركة مصداقية في المنطقة، وازدادت حدة الضربات ضد السفن التجارية. فهل كان هذا هو الهدف الذي كانت تسعى إليه الولايات المتحدة وحلفاؤها؟

إن روسيا ترفض بشدة استخدام القوة للتأثير على الأطراف اليمنية. وفي الوقت نفسه، دعونا باستمرار إلى ضرورة ضمان سلامة وأمن الملاحة الدولية وإدانة أي أعمال تعرض لخطر سلامة السفن. وعلى وجه الخصوص، ندعو إلى الإفراج عن السفينة غالاكسي ليدر وطاقتها. وفي الوقت نفسه، نحن على اقتناع بأن الطريق إلى التهدئة في البحر الأحمر يشمل إنهاء العنف في غزة وتعزيز التسوية فيما بين اليمنيين، خاصة وأن هذين الهدفين منصوص عليهما في قرارات المجلس ذات الصلة.

و نحث زملائنا الغربيين مرة أخرى على التركيز على تنفيذ تلك الأهداف بدلاً من التمادي في مغامرات عسكرية عقيمة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى إضعاف مصداقيتهم في المنطقة التي قوضها بالفعل دعمهم الأعمى لإسرائيل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم لهذا المجلس في هذا الشهر، وأن أعرب عن كل التمنيات لكم بالتوفيق. وأشكر سلفكم الممثل الدائم لجمهورية كوريا الصديقة على رئاسته في الشهر الماضي. وأتوجه بالشكر للسيدة مسويا والسيد غرونديبرغ على إحاطتهما.

تدين الحكومة اليمنية وبأشد العبارات العدوان الإسرائيلي وانتهاك إسرائيل لسيادة الأراضي اليمنية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وكل الأعراف والقوانين الدولية. ونحملها المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات جراء غاراتها الجوية ونحذر الميليشيات الحوثية الإرهابية من استمرار أخذ مصير اليمن وشعبه كرهينة والزج بهم في معاركها العنيفة خدمة لمصالح النظام الإيراني ومشروعه التوسعي في المنطقة. كما نحذر إيران وإسرائيل من أية

وتشمل تلك الخطوات ضرورة استكمال المعايير القانونية الدولية ذات الصلة لكي تجسد الحقائق على أرض الواقع.

إن الحالة في اليمن تتفاقم بسبب الاضطرابات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط قاطبة، والتي تشهد هزات بسبب وحشية إسرائيل غير المسبوقة في غزة. ففي الأسبوع الماضي، شهدنا هجوماً حوثياً على تل أبيب وضربة انتقامية إسرائيلية على الحديدة. وخلال مناقشات المجلس بشأن هذه المسألة أمس (انظر S/PV.9691)، شهدنا العمى الانتقائي لزملائنا الذين حاولوا بإصرار تجاهل المشكلة الجلية التي ما من أحد يريد التكلم عنها. وفي حين أنه لا يوجد أي مبرر لأفعال أنصار الله أو هجماتهم على السفن التجارية في البحر الأحمر، إلا أنه لا يمكن للمرء أن يتجاهل أن السبب الأول والرئيسي لامتداد الأزمة اليمنية إلى خارج حدود البلد هو المذبحة المستمرة في غزة، والتي أودت بالفعل بحياة ما يقرب من 40 000 من الفلسطينيين الأبرياء.

لقد دعونا باستمرار وبثبات إلى تحقيق وقف فوري وغير مشروط وشامل لإطلاق النار في القطاع، وكذلك إطلاق سراح الرهائن والمعتقلين الفلسطينيين. إن إنهاء العنف في غزة سيسمح للمنطقة بتنفس الصعداء وإرساء أسس الانتقال إلى السلام والاستقرار في الأجل الطويل. ونرى أن هذه العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة بديهية لا يمكن إنكارها. فاليمن سيتمكن أخيراً من التركيز على أهدافه الداخلية وحل خلافاته السياسية والانتقال إلى معالجة الحالة الإنسانية المتردية في البلد.

وفي ظل هذه الظروف، فإن دعم المجتمع الدولي أمر أساسي لليمن وشعبه. لكن بعض الدول، بدلاً من العمل على تهدئة الحالة، تحاول إطفاء النار بصب الزيت عليها وتشجيع استخدام القوة. وينطبق ذلك، أولاً وقبل كل شيء، على الحالة في البحر الأحمر، حيث يشن ما يسمى بـ "التحالف" الذي تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عدواناً مفتوحاً على اليمن. وعلى الرغم من استمرار الهجمات على أرض هذه الدولة الشرق أوسطية ذات السيادة منذ ما يقرب من ستة أشهر، فإنها لم تؤثر على القدرات العسكرية للحوثيين، كما يتضح جلياً من هجومهم على تل أبيب. وعلاوة على ذلك، كان لها تأثير عكسي.

عن مصائرهم حتى الآن بعد مرور أكثر من شهر في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية وتهديد مباشر لحياة وأمن وسلامة هؤلاء الموظفين. ونحذر من مخاطر التغاضي عن هذه الانتهاكات والتي تسعى الميليشيات الحوثية من خلالها إلى خدمة أجندتها السياسية وتسخير المساعدات الإنسانية لخدمة أهدافها الأمنية والعسكرية وتحويل المناطق تحت سيطرتها إلى سجن لكل من يعارض سياساتها.

وتجدد حكومة بلدي مطالبتها بنقل مقرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى العاصمة المؤقتة عدن لتخفيف الضغط المفروض من قبل هذه الميليشيات على عمل هذه المنظمات وضمان توفير بيئة ملائمة وسليمة لممارسة مهامها بعيدا عن التدخلات واستمرار عمل المنظمات الإنسانية دون قيود أو عراقيل وإيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية للفئات المحتاجة والأكثر ضعفا.

ويؤسفني القول إن تقديرنا لما تم اتخاذه من تدابير من قبل مكاتب الأمم المتحدة في اليمن لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم لم تكن بالمستوى المطلوب ولا المتوقع حتى هذه اللحظة ولا ترقى إلى مستوى الخطر الذي يهدد حياتهم وحريتهم ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة بممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وإطلاق سراح المختطفين والمحتجزين دون قيد أو شرط.

لا تزال الميليشيات الحوثية تستمر منذ 25 حزيران/يونيه باحتجاز أربع طائرات من إجمالي سبع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية مع طواقمها، وهو ما يضاف إلى العراقيل والتجاوزات التي تمارسها الميليشيات ضد شركة الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني للمسافرين من وإلى اليمن منذ إعادة تدشين الرحلات من مطار صنعاء حيث لا تزال الميليشيات الحوثية الإرهابية تجرد أرصدة الشركة بمبلغ يتجاوز 100 مليون دولار منذ شهر آذار/مارس 2023. ونتيجة لهذه التجاوزات والممارسات من قبل الحوثيين ضد الناقل الوطني، فقد أبلغت شركة التأمين الخاصة بطائرات شركة الخطوط اليمنية، "أكسيس سبشالتي ليميتد"، بإلغاء تشغيل الرحلات من وإلى المطارات التي تشغلها الميليشيات الحوثية والمجال الجوي الواقع تحت سيطرتها

محاولة لتحويل الأراضي اليمنية عبر الميليشيات المارقة إلى ساحة لحروبهما ومشاريعهما التخريبية في المنطقة.

وندعو هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لحماية وصون السلم والأمن الدوليين، حيث أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك يتمثل في دعم الحكومة لاستكمال بسط نفوذها على كامل التراب الوطني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وعلى وجه الخصوص القرار 2216 (2015).

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا التزامها بنهج السلام ودعمها المتواصل للجهود والمسااعي الإقليمية والدولية، لا سيما جهود الوساطة الحثيثة للأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة وسلطنة عمان الشقيقة وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216 (2015).

ونطالب الميليشيات الحوثية بعدم استغلال التدخلات الخارجية ووقف نهجها التخريبي وأشكال العنف والتصعيد العسكري وإصرارها على إجهاد جهود السلام وإطالة أمد الحرب في اليمن والمنطقة وتعريض الأمن والسلم الإقليمي والدولي للخطر. ونحذر الميليشيات الحوثية من العودة إلى خيار التصعيد الشامل وإعادة الأوضاع إلى مربع الصفر الذي من شأنه مضاعفة المعاناة الإنسانية التي طال أمدها وتدمير ما تبقى من مقومات الحياة ومصادر العيش الشحيحة للشعب اليمني والتفريط بالجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب واستعادة مسار السلام والاستقرار والتنمية.

تستمر الميليشيات الحوثية في ممارسة الانتهاكات ضد العمل الإنساني والإغاثي في مناطق سيطرتها، وآخرها اختطاف واحتجاز العشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة في اليمن من النساء والرجال من بيوتهم ونهب ممتلكاتهم وترويع أسرهم وإخفائهم قسرا وعدم الإفصاح

هذه التحديات وتحسين الأوضاع المعيشية واحتواء تدهور العملة الوطنية وترشيد الإنفاق ودعم قرارات البنك المركزي اليمني الرامية إلى حماية النظام المصرفي وإنهاء التшоوهات النقدية وتعزيز الرقابة على البنوك وتعاملاتها الخارجية والاستجابة المثلى لمعايير الإفصاح والامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن هناك فرصاً ممكنة لتحقيق بعض التقدم، لا سيما في ظل دعم الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار برنامج شامل للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ ترحب الحكومة اليمنية بما ورد في إعلان المبعوث الخاص بشأن القرارات الأخيرة بحق عدد من البنوك والقطاع المصرفي واستئناف الرحلات الجوية عبر مطار صنعاء الدولي وتيسيرها إلى وجهات أخرى حسب الحاجة، فإنها تنتظر إلى هذه المبادرة، من جانبها، كمدخل للتخفيف من معاناة الشعب اليمني وتأمل أن يقود الاتفاق المعلن إلى تهئية الظروف من أجل حوار بناء لإنهاء كافة الممارسات الحوثية التدميرية بحق القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني والعملية الوطنية والوفاء بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق، وعلى رأسها استئناف تصدير النفط.

ختاماً، نعبّر عن بالغ أسفنا لتعثر المفاوضات الخاصة بملف الأسرى والمعتقلين والتي عُقدت مؤخراً في سلطنة عمان، وإجهاض فرص إجراء أي تبادل خلال هذه الجولة بسبب تعنت الميليشيات الحوثية. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته الإنسانية والضغط على الميليشيات الحوثية لاستكمال ومعالجة هذا الملف الإنساني. ونؤكد على موقفنا الثابت بإطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين والمخفيين قسراً وفق مبدأ الكل مقابل الكل.

الرئيس (تكلم بالروسية) لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/30.

باعتبار المجال الجوي والجغرافي في مناطق سيطرة الحوثيين عالي المخاطر من الناحية التأمينية وسلامة الطيران والركاب. وفي حالة الاستمرار في تشغيل الرحلات، سيتربط عليها تعديل نسبة تحمل الشركة للتأمين من 100 في المائة إلى 81 في المائة، الأمر الذي يضيف أعباء وخسائر مالية على الخطوط الجوية اليمنية لن يكون بمقدور الشركة تحملها، وبالتالي تعطيل قدرة اليمنيين في مختلف مناطق اليمن على السفر من وإلى اليمن ومفاومة الأعباء الاقتصادية والأزمة الإنسانية.

ويدرك أعضاء المجلس أن المشكلة الراهنة التي تواجه شركة الخطوط الجوية اليمنية هي إحدى تبعات تشغيل الرحلات من وإلى مطار صنعاء كعنصر من عناصر القدرة الإنسانية التي رعتها الأمم المتحدة منذ نيسان/أبريل 2022. وعليه، ندعو مجلس الأمن إلى أن يضطلع بمسؤولياته وأن يتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإلزام الميليشيات الحوثية بإنهاء هذه الممارسات والتجاوزات والإفراج فورا عن الطائرات المحتجزة وطواقمها الفنية وأرصدها المجمدة للحيلولة دون توقف تشغيل رحلات الناقل الوطني من وإلى اليمن ومفاومة معاناة اليمنيين.

إن انقلاب الميليشيات الحوثية على الدولة اليمنية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتطلعات الشعب اليمني في الأمن والاستقرار والتنمية قد خلق وضعاً اقتصادياً وإنسانياً كارثياً وأوقع الملايين من اليمنيين تحت خط الفقر والجوع ودمر البنى التحتية وقتل مئات الآلاف وفاقم ظاهرة النزوح الداخلي لأكثر من 4.5 مليون نازح، وفقد اليمن حوالي 23 عاماً من مكاسب التنمية وحُرم أكثر من 80 في المائة من السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية وأنكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً وخسر الاقتصاد اليمني أكثر من 126 بليون دولار على أقل تقدير وتوقف إنتاج وتصدير النفط بسبب الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط وحرمان الحكومة اليمنية والشعب اليمني من أهم موارده الاقتصادية ومصادر دخله الرئيسية.

وأمام هذا المشهد الكارثي، تعمل الحكومة اليمنية على مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والخدمية الحكومية لمواجهة